لندن ستحظره وتصنفه «منظمة إرهابية»

«حزب الله» ماض في مكافحة الفساد في لبنان وفضل الله: المبالغ المهدورة بمليارات الدولارات

يبدو أن من بين أبرز الملفات التي تنتظر حكومة إلى العمل في لبنان هي استعادة المال المسروق منذ سنوات وذلك ضمن «معركة» مكافحة الفساد التي تتبناها أكثر من جهة لبنانية. على حين كشف عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله في مؤتمر صحفي أمس في بيروت عن هدر بمليارات الدولارات في حسابات الخزينة العامة ووعد بملاحقة الملف حتى خواتيمه.

أكّد النائب حسن فضل الله أن المبالغ المهدورة تتجاوز بكثير رقم الـ١١ مليار دولار المعلن عنها، وأن ملاحقة ذلك الهدر ستكون بوتيرة عالية حتى يحصل اللبنانيون على أجوبة شافية ومن ثم يستعيدون أموالهم التي سرقت خلال سنوات طويلة. وسبق أن أكد «حزب الله» قبل الانتخابات النيابية التي جرت في أيار الفائت أنه ماض في مكافحة الفساد لاستعادة المال المنهوب، وكلّف النائب فضل الله متابعة هذا الملف الشائك.

وكشف فضل الله أن «المبالغ الضائعة تفوق الـ١١ مليار دولار وقد تصل إلى ٣٦ ملياراً، ما يشكّل أكبر تحد في لبنان للنواب وللبنانيين من أجل كشف من استولى وبغير حق على تلك الأموال»، مؤكداً أن «تنظيم الحسابات المالية للدولة وتصحيح القيود هو الذي يؤدّي إلى انتظام مالية الدولة، ومن دون هذا التصحيح لا تستقيم المالية ولا يمكن إقرار قطع الحساب وبذلك لا يمكن أن نصل إلى إقرار الموازنة»، وأضاف: «لو سلكت هذه الملفات طريقها الصحيح سوف تنال مسؤولين كباراً في الحياة السياسية اللبنانية وستتم محاسبة رؤوس كبيرة».

وأوضح أن «هناك مليارات في حسابات الدولة المالية لم يُعرف أين وكيف صُرفت»، ومشيراً إلى أن «الكثير من الهبات سجلت في الهيئة العليا للإغاثة ووحده رئيس الحكومة من يستطيع التصرف بها، في حين يجب أن تسجل في المصرف المركزي لأنها تحتاج إلى أكثر من موافقة لتمريرها». وشدد على أن «الأموال التي أتت إلى لبنان بعد حرب تموز كانت كفيلة بإعمار لبنان وتنفيذ جزء من البنى التحتية وتحسين الوضع لكن الأموال ذهبت».

وأكد فضل الله أن «المطلوب هو إجراء تحقيق جدي وإخراج الموضوع من المزايدات السياسية والشعبية»، موضحاً «هناك ثلاث مسارات للمحاسبة هي مجلس النواب وديوان المحاسبة والقضاء، وعلى كل وزير ونائب وكتلة تحمل مسؤولياتهم ويجب الاعتماد على القضاة غير المحزبين»، معتبراً أن «الشعب يتحمل مسؤولية في الموقف من الفساد ومن انتخاب نواب يسكتون عن الفساد، ولا تحاولوا الدفاع عن سياسي أو آخر فالأموال التي أخذت ذهبت إلى جيوبهم هم بطونهم ملآنة وأنتم بطونكم خاوية».

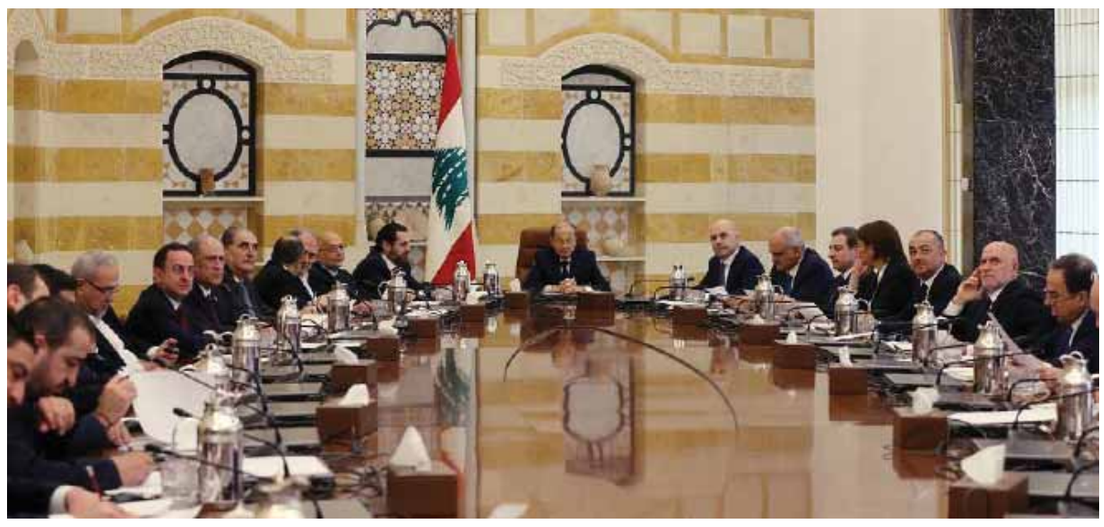

من اجتماع الرئيس اللبناني ميشيل عون بالحكومة اللبنانية في وقت سابق من هذا الشهر (عن الإنترنت – أرشيف)

ودعا فضل الله إلى «إخراج التعيينات القضائية من التجاذبات السياسية وأنا أتحدى أي شخص أن يسجل علينا أننا وظفنا على أسس طائفية وحزبية»، مشيراً إلى أن «الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله هو من أعلن الالتزام بمجلس الخدمة المدنية من أجل التوظيف».

وأوضح أن «حزب الله دخل إلى الحكومة عام ٢٠٠٥ وقبل ذلك كان في المعارضة وتركنا الحكومة حتى عام ٢٠٠٨ وأغلب المخالفات حصلت خلال هذه الفترة»، مؤكداً «أنني شخصيا لم أوجه أي تهمة لأي شخص مباشرة لأن هناك أكثر من شخص وهذه مسؤولية القضاء ولا يمكنني التشهير بأحد قبل توجيه اتهام من القضاء».

وفي موقف يتماهى مع الموقف الإسرائيلي قالت بريطانيا أمس إنها تعتزم حظر كل أجنحة جماعة حزب الله اللبنانية بسبب تأثيرها المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط، وأن تصنفها منظمة إرهابية، حسب زعم لندن.

وحظرت لندن بالفعل وحدة الأمن الخارجي للجماعة وجناحها العسكري في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ على الترتيب، لكنها تريد الآن حظر جناحها السياسي أيضاً.

وقال وزير الداخلية ساجد جاويد «جماعة حزب الله مستمرة في محاولاتها لزعزعة استقرار الوضع الهش في الشرق الأوسط، ولم نعد قادرين على التفرقة بين جناحها العسكري المحظور بالفعل وبين الحزب السياسي»، وأضاف «لذلك، اتخذت قرار حظر الجماعة بأكملها».

رويترز – الميادين

المؤتمر الشعبي اللبناني يدعو إلى مقاطعة السفيرة الأميركية

دعا المؤتمر الشعبي اللبناني إلى مقاطعة السفيرة الأميركية في لبنان إليزابيث ريتشارد لتدخلها السافر في كل شؤون لبنان الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية مطالباً وزارة الخارجية اللبنانية باستدعائها لوقف هذا التدخل في الشؤون الداخلية لبلد مستقل.

وقال المؤتمر في بيان أمس: إن «الولايات المتحدة الأميركية لا تساهم في أي مشروع صناعي أو زراعي في لبنان وهي تمنع جيشنا الوطني من امتلاك أسلحة رادعة ضد العدو الصهيوني وانتهاكاته المستمرة للسيادة الوطنية وتساند جميع اعتداءات العدو الإسرائيلي على لبنان وتدعم احتلال إسرائيل لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا والغجر».

سانا

الأوقاف الفلسطينية تدين إجراءات سلطات الاحتلال التهويدية بالخليل

المستوطنون يستولون على مساحات واسعة من الأغوار.. ورام الله تطالب بوقفها

فلسطين المحتلة– محمد أبو شباب وكالات

قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وليد عساف إن الاحتلال الإسرائيلي شرع بالاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين في منطقة الأغوار الشمالية بالضفة المحتلة، وتحويلها لمناطق عسكرية مغلقة وتوسيع المستوطنات، مشيراً أن المئات من المستوطنين استولوا على أكثر من ٦٠٠ دونم في منطقة الأغوار، وذلك بحماية من قوات الاحتلال التي تطارد بشكل مستمر المزارعين الفلسطينيين في منطقة الأغوار التي تشكل ما نسبته ٢٨ بالمئة من مساحة الضفة المحتلة. وحذر عساف في تصريحات لـ«الوطن» من عمليات التهجير الجماعية التي يواصل الاحتلال تنفيذها في منطقة الأغوار خاصة، وأن الاحتلال يخطط لتفريغ منطقة الأغوار من الوجود الفلسطيني.

وفي السياق أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية مخططات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد الأغوار المحتلة مطالبة المجتمع الدولي بوقفها.

وأوضحت الخارجية في بيان أمس أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه حيث تم الاعتداء عليه العام الماضي أكثر من ٤٨ مرة كما تم منع رفع الأذان من على مأذنه٦٣١ وقتاً وإغلاقه أمام المصلين لعشرة أيام إغلاقاً كاملا الأمر الذي يستدعي العمل بجدية من قبل المؤسسات الدولية والقانونية لردع الاحتلال عن هذه الانتهاكات.

ويصادف أمس الذكرى الـ٢٥ لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف التي ارتكبها مستوطن إسرائيلي بدعم قوات الاحتلال في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٩٤ واستشهد فيها ٢٩ فلسطينياً وأصيب ١٥٠ آخرون.

على صعيد متصل أقدمت جرافات الاحتلال على تجريف ٣٠٠ شجرة زيتون في قرية برطعة قضاء جنين، هذا في وقت نفذت فيه قوات الاحتلال حملة اعتقالات طالت عشرة فلسطينيين في الضفة المحتلة.

وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية أن قوات الاحتلال اقتحمت مدن جنين وبيت لحم والخليل وسلفيت وبلدة الرام شمال القدس المحتلة وداهمت منازل الفلسطينيين وفتشتها واعتقلت عشرة منهم.

وفي قطاع غزة جددت الزوارق الحربية الإسرائيلية استهداف مراكب الصيادين في بحر بيت لاهيا شمال قطاع غزة المحاصر بنيران أسلحتها الرشاشة. وذكرت وكالة معا أن بحرية الاحتلال أطلقت نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين في البحر شمال قطاع غزة دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

على حين أعلنت هيئة الحراك الوطني عن انطلاق المسير البحري ٢٥ شمال قطاع غزة اليوم الثلاثاء، وذلك للمطالبة برفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة.

وتتعمد قوات الاحتلال استهداف الصيادين في بحر غزة بإطلاق النار عليهم وملاحقتهم والاستيلاء على مراكبهم لمنعهم من مزاولة مهنة الصيد التي تعد مصدر رزقهم الوحيد في ظل الحصار الجائر الذي تفرضه على القطاع.

على حين زعم وزير الحرب الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان أن الحرب القادمة ضد قطاع غزة ستكون الحرب الرابعة والأخيرة، وأن الحرب ستقع لا محالة لكن توقيت هذه الحرب غير معروف، داعياً لتوجيه ضربة قوية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية.

على صعيد آخر تصاعد التوتر بين حركتي فتح وحماس، وقد اتهم الناطق باسم حركة فتح في غزة عاطف أبو سيف أجهزة الأمن التابعة لحركة حماس في غزة باعتقال ١٠٠ من قيادات وكوادر حركة فتح، ويأتي التوتر بين الحركتين على خلفية المسيرات التي نظمها أنصار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في قطاع غزة.

ترامب غير مستعجل لنزع سلاح كوريا الديمقراطية النووي

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب: إنه سيشعر بالرضا ما دامت كوريا الديمقراطية متوقفة عن اختبار الأسلحة وإنه لا يتعجل إبرام اتفاق نووي مع زعيمها كيم جونج أون عندما يعقدان قمتهما الثانية هذا الأسبوع.

ويجتمع الزعيمان في هانوي يومي الأربعاء والخميس بعد ثمانية أشهر من قمتهما التاريخية في سنغافورة التي أصبحت أول اجتماع بين رئيس أميركي في السلطة وزعيم كوري شمالي.

وقال ترامب في واشنطن عشية سفره متجها إلى فيتنام: إنه يعتقد أنه متفق في الرأي مع كيم وأنهما أقاما «علاقة جيدة جداً جداً».

وأضاف ترامب: «لست في عجلة من أمري. لا أريد أن أتعجل أحداً. إنني لا أريد سوى عدم إجراء اختبارات. سنكون سعداء طالما لا توجد اختبارات».

وتضغط إدارة ترامب على كوريا الديمقراطية كي تتخلى عن برنامجها للأسلحة النووية الذي يشكل بالإضافة إلى قدرات بيونجيانج الصاروخية تهديدا للولايات المتحدة قبل إمكان توقع حصولها على أي تنازلات. ولكن في الأيام الأخيرة قال ترامب: إنه يود أن يكون بوسعه إنهاء العقوبات إذا تم إحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح النووي.

وقال ترامب: إنه وكيم يتوقعان إحراز تقدم في القمة، وأكد مجدداً أن نزع السلاح النووي سيساعد كوريا الديمقراطية على تطوير اقتصادها. كما رد ترامب بحدة على المنتقدين لطريقة معالجته لملف كوريا الديمقراطية وأضاف إن الرئيس الصيني شي جين بينغ من المؤيدين للجهود الأميركية.

ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قوله: إن الولايات المتحدة طلبت من روسيا المشورة فيما يتعلق بكوريا الديمقراطية لكن ليس هناك حل سريع للتوتر في شبه الجزيرة الكورية. وقالت وزارة الخارجية الفيتنامية أمس: إن ترامب سيصل إلى البلاد مساء اليوم الثلاثاء. وأضافت الوزارة: إن كيم سيلتقي بالرئيس الفيتنامي نجوين بو ترونج، الذي يتولى أيضاً منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الحاكم، صباح الأربعاء.

في هذه الأثناء قالت وزيرة خارجية كوريا الجنوبية كانج كيونج وا في جنيف أمس إن بلادها تتطلع إلى خروج القمة التي ستعقد في هانوي بين الرئيس الأميركي وزعيم كوريا الديمقراطية بنتائج «ملموسة وجوهرية».

وأحجمت الوزيرة عن التعليق على إمكانية إعلان القمة رسمياً عن انتهاء الحرب الكورية التي دارت بين عامي ١٩٥٠و١٩٥٣. لكنها قالت: «نأمل في نتيجة جوهرية، على صعيد نزع السلاح النووي وأيضاً فيما يتعلق بالإجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدة في المقابل».

وأعلن ترامب في الـ٢٤ من تشرين الأول الماضي أنه يتطلع لعقد لقاء ثان مع رئيس كوريا الديمقراطية قريبا على غرار القمة التي جمعتهما في سنغافورة في حزيران من العام الماضي والتي تم خلالها التوقيع على وثيقة شاملة مشتركة في حين اعتبر اللقاء بداية لمرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين.

في سياق متصل حذرت وكالة الأنباء الكورية الديمقراطية المركزية الرئيس الأميركي دونالد ترامب من تضييع الفرصة التاريخية لتحسين علاقات الولايات المتحدة مع بيونغ يانغ خلال قمته المقبلة مع الرئيس الكوري الديمقراطي. وذكرت الوكالة في مقال نشرته: أن مسؤولين من الحزب الديمقراطي ومسؤولي المخابرات الأميركية يحاولون تثبيط الأجواء قبيل القمة الثانية بين كيم وترامب المزمعة في فيتنام مضيفة.. أنه في حال أصغى ترامب للمشككين من داخل بلاده فربما يضيع حلمه.. وتفوته هذه الفرصة التاريخية النادرة لتحسين العلاقات مع بيونغ يانغ.

وتابعت الوكالة: «إن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة وغيره من معارضي المفاوضات يتحركون جهرا وسرا لعرقلتها بدعم من الشكوك القائمة على كل أنواع الروايات التي لا أساس لها والمعلومات الخاطئة حتى في مثل هذه اللحظة الحاسمة» مشددة على أن خصوم ترامب سيتحملون المسؤولية إذا انتهت المفاوضات المقبلة دون نتائج وهو ما قد يعرض الشعب الأميركي لتهديدات أمنية.

وذكرت الوكالة أن ما دعي بسياسة «الصبر الإستراتيجي» التي انتهجها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما كانت «الخطأ الأفدح» مرجحة أن تكون شكوك الديمقراطيين إزاء ترامب مدفوعة برغبة للتغطية على أخطائهم. وأشارت الوكالة أيضاً بالتحديد إلى مسؤولين في المخابرات الأميركية أدلوا بشهاداتهم في الآونة الأخيرة أمام الكونغرس زعموا فيها «إن بيونغ يانغ لن تتخلى أبدا على الأرجح عن كل ترسانتها النووية».

وكالات

أكد أن أطرافاً مجهولة تحاول إشعال الفتنة

رئيس الحكومة الجزائرية: الكلمة الفصل لصناديق الاقتراع

أكد رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى أن الكلمة الفصل ستكون لصناديق الاقتراع التي تفرز من يختاره الشعب لرئاسة البلاد خلال الانتخابات التي ستجري في نيسان المقبل.

ونقلت وسائل إعلام جزائرية عن أويحيى قوله أمام نواب البرلمان أمس إن «الانتخابات ستجري في أقل من شهرين ومن حق أي كان مساندة أي مرشح ومعارضة أي مرشح والصندوق هو الفاصل». ومن المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية الجزائرية في الـ١٨ من نيسان المقبل.

في أول تعليق له على المظاهرات المعارضة لترشح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، أقر أويحيى بأن دستور البلاد يضمن حق المواطنين في التجمهر السلمي.

وأشار أويحيى خلال عرضه أمس بيان السياسة العامة للحكومة على نواب مجلس الشعب الوطني، إلى «بعض الانزلاقات التي لا يحمد عقباها»، محذراً المواطنين من الاستجابة لنداءات «مجهولة المصدر».

ودعا رئيس الوزراء المواطنين إلى التحلي بالحيطة والحذر واليقظة التامة من «تلك النداءات التي أتت من أطراف مجهولة، إلا أن مسعاها واضح وهو إشعال فتيل الفتنة».

وشدد على أن من حق كل واحد أن يتمتع بالسلم والاستقرار، مذكراً بسنوات الدم والدمار التي مرت بها البلاد في تسعينيات القرن الماضي.

ووصف أويحيى ما شهدته العاصمة الجزائر مؤخراً بأنه «انزلاقات صغيرة إلا أنها خطيرة»، متهما تلك «الأطراف المجهولة» بإخراج التلاميذ من المؤسسات التربوية واستغلالهم في التجمهر.

ولفت إلى أن من حق كل واحد أن يدعم المرشح الذي يريده، ومن حق كل واحد أن يعترض على مرشح ما، ولكن صندوق الاقتراع هو الفاصل.

وأشاد رئيس الوزراء بـ«احترافية» قوات الأمن في تعاملها مع المحتجين.

وتوجه أويحيى إلى دعاة التغيير بالحديث عن رسالة ترشح بوتفليقة والتي بعث بها إلى الشعب من أجل «تزكية الندوة الوطنية»، واصفا هذه الندوة «بالسابقة في تاريخ الجزائر». وقال إن «التغيير سيكون انطلاقا من هذه الندوة التي ستعقد بعد الرئاسيات»، مضيفاً: إن الأبرز أنها «ستكون مفتوحة للجميع من أجل مناقشة كل ما يراد مناقشته باستثناء الثوابت ونظام جمهورية الدولة».

(روسيا اليوم – سانا – وسائل إعلام جزائرية)

الاتحاد الأوروبي يزعم سعيه تجنيب فنزويلا تدخلاً عسكرياً وألمانيا تؤيد فرض عقوبات على مادورو!

أكدت الدائرة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، تمسك بروكسل بالموقف الداعي إلى ضرورة حل الأزمة الفنزويلية بطرق سياسية، بعيداً عن استخدام القوة هناك.

وفي موجز صحفي، قالت المتحدثة باسم الدائرة، مايا كوسيانتشيتش: «إننا متمسكون بموقفنا السابق الداعي إلى ضرورة حل الأزمة في البلاد حلاً سلمياً بعيداً عن استخدام القوة..

ويتلخص موقفنا في وجوب تجنب أي تدخل عسكري» في فنزويلا.

وقالت كوسيانتشيتش: إن الاتحاد الأوروبي يواصل جهوده في إطار فريق الاتصال الدولي لتهيئة الظروف المواتية لتسوية الأزمة بطرق سلمية، بما في ذلك عبر تنظيم انتخابات جديدة في البلاد، إلى جانب الجهود الرامية إلى معالجة الوضع الإنساني الصعب في هذا البلد.

وأفادت المتحدثة بأن بروكسل ستستضيف، يوم الخميس المقبل، اجتماعاً تحضيرياً للقاء وزاري جديد لفريق الاتصال، مشيرة إلى أن موعد هذا اللقاء لم يحدد بعد.

في المقابل قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية أمس الإثنين: إن بلادها تؤيد فرض عقوبات تستهدف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وأقرب مساعديه بسبب «العنف» ضد محتجي المعارضة.

وأضافت المتحدثة ماريا أديبار، خلال مؤتمر صحفي دوري للحكومة: «نؤيد فرض عقوبات تستهدف مادورو والمقربين منه على وجه الخصوص، ولا تجعل حياة المواطنين في فنزويلا أسوأ».

من جانبها اعترفت كوريا الجنوبية، برئيس برلمان فنزويلا خوان غوايدو رئيساً مؤقتاً للبلاد، ودعت إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وقالت وزارة خارجية كوريا الجنوبية في بيان: «تعرب الحكومة مرة أخرى عن قلقها إزاء عدم شرعية وشفافية الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار الماضي والاضطرابات الحالية، وتعترف برئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو بصفته رئيساً لفنزويلا بالنيابة، بعدما أعلن نفسه رئيساً مؤقتاً في ٢٣ كانون الثاني».

كما شددت الخارجية الكورية الجنوبية على «وجوب إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن تحت قيادة الرئيس غوايدو بالوكالة».

والشهر الماضي أعلن رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان الفنزويلي)، خوان غوايدو، نفسه رئيساً للدولة بصلاحيات «حكومة مؤقتة»، في انقلاب على السلطة ومدعوم من الغرب، وأعلنت الولايات المتحدة وبلدان أخرى، بما فيها أكثر من ٢٠ دولة أوروبية، اعترافها بغوايدو، على حين أكدت روسيا والصين ودول أخرى عدة دعمها للرئيس الشرعي نيكولاس مادورو.

وأعلنت الولايات المتحدة أنها تنظر في «جميع الخيارات» لـ«إعادة الديمقراطية» إلى فنزويلا، على حين أبدى قادة المعارضة عزمهم على مطالبة دول أميركا اللاتينية بـ«استخدام القوة ضد مادورو».

في هذه الأثناء جددت طهران موقفها إزاء أزمة فنزويلا وأكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف رفض بلاده التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لفنزويلا.

وأعلن ظريف لدى استقباله مساعد وزير الخارجية الفنزويلي روبن داريو مولينا الذي يزور طهران على رأس وفد، دعم إيران للحكومة والشعب الفنزويلي ولمقترح الرئيس نيكولاس مادورو بشأن إجراء محادثات سياسية بين الحكومة والمعارضة لتسوية الأزمة التي افتعلتها الولايات المتحدة بغرض نهب ثروات هذا الشعب.

من جانبه استعرض مولينا آخر تطورات الوضع السياسي في فنزويلا معرباً عن شكره لمواقف إيران الداعمة لبلاده.

وأكد الجانبان أن التدخلات الأميركية في الشؤون الداخلية لفنزويلا وسائر دول أميركا اللاتينية والتهديد باستخدام القوة ضد فنزويلا انتهاك للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة مشددين على أن ممارسات كهذه محكومة بالفشل.

وتتعرض فنزويلا لمحاولات التدخل الأميركي في شؤونها الداخلية وزعزعة استقرارها عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والمالية ودعم القوى اليمينية في محاولة مستميتة من واشنطن لإحياء مخططاتها للهيمنة على هذا البلد الذي يمتلك ثروات نفطية هائلة والانقلاب على الرئيس الشرعي باستخدام جميع الوسائل بما فيها العنف والفوضى.

وكالات

عناصر من الحرس الوطني يقفون على الحدود المشتركة بين فنزويلا والبرازيل أمس (رويترز)

الأزهر: «الإخوان» جماعة إرهابية تسير على خطا «داعش»

أكد الأزهر الشريف أن جماعة الإخوان الإرهابية تسير على خطا داعش وغيرها من الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى نشر الفوضى وتحقيق أجندات خفية، واعتبر أنه واجب على كل فرد يعيش على أرض مصر أن يحافظ على تماسك الوطن ويعمل على تنميته وازدهاره.

وأوضح الأزهر في بيان لمرصده لمواجهة العنف والتكفير، أن حب الوطن لا يتحقق بالعبارات الرنانة، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأفعال الأفراد وتصرفاتهم، وفي ردّه على بيان جماعة «الإخوان» الصادر منذ أيام تحت مسمى «عزاء مؤجل وقصاص مستحق»، قال المرصد: إن «بيان الجماعة الإرهابية المصريين يدعو صراحة إلى العمل على نشر الفوضى في ربوع بلادهم التي ينعمون فيها بالأمن والأمان ليكشفوا بذلك عن وجههم القبيح الذي طالما حاولوا إخفاءه لخداع الشباب ولتتضح أهدافهم الحقيقة والبعيدة المنال، ويعترفوا صراحة بأنهم جماعة تمارس العنف، وأن الهدف البائس واليائس الذي يسعون إلى تحقيقه هو هدم أركان الدولة وإيقاع الفتنة بين أبنائها والدخول في معترك الفوضى».

وأوضح المرصد أن «الرغبة الجامحة لدى الجماعة الإرهابية في الثأر والانتقام لا علاقة لها بتعاليم الدين الذي تحاول الجماعة عبثاً اختطافه وتوظيف تعاليمه لخدمة أغراضهم الخبيثة، لا سيما وقد تضمن البيان اعتراف الجماعة بأنهم والنظام في مفاصلة، وقد وصلوا وإياه إلى منتصف الطريق، ولا بد من مواصلة السير وإلا لو تراجعوا فلن يحيوا ما مضى، ولن ينقذوا ما تبقى».

ورفض الأزهر الشريف في بيانه «نصب العداء لدولة نعيش على أرضها»، وتساءل عمن يقف وراء هذه الجماعة ويدعمها بالمال والسلاح لتقوم بهذا الإعداد حتى تتمكن من سفك دماء الأبرياء والمدافعين عن أمن أوطانهم والواقفين على الثغور ظلماً وعدواناً؟

الميادين